الرد الوافي

على من جزم بانقطاع عقب الإمام أحمد الرفاعي

عبدالرحمن ماجد زرعيني



مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدلله الذي علم البشر التوحيد، وافاض عليهم اسباب الهداية من الترغيب والوعيد، والصلاة والسلام على اشرف الخلق ابداً سيدنا محمد وعلى اله وصحبه الكرام وسلم تسليماً كثيراً.

وبعد، فقد طلب مني بعض الأخوة الرفاعيين أن ادون لهم رسالة في تبيين أعقاب الإمام أحمد الرفاعي وهل كان له عقب أم لم يعقب كما هو الخلاف المشهور، وقد تقاعست عن ذلك حتى رأيت الطعن قد انتقل الى صفحات الفيسبوك وبعض المنتديات النسبية، ولعله لا يخفى على أحد وجود بعض الفروع الرفاعية التي تصر على الإنتساب الى الإمام أحمد الرفاعي مباشرة متمسكة بما لديها من جرود ومخطوطات، ويبلغ تعداد بعض هذه الفروع مئات الالاف ولذلك فقد وجبت الحاجة لبيان الأصل الشرعي والعلمي لهذه المسألة.

وللتنويه، فلن أتطرق في هذه الرسالة الى تحقيق العمود النسبي للإمام الرفاعي، حيث أني أقوم على تصنيف كتاب منفصل عن تلك المسألة. وسأكتفي هنا ببيان الأدلة والحجج القائمة على مسألة إن كان الإمام الرفاعي معقباً أم غير معقب والله المستعان وعليه التكلان.

عبدالرحمن الزرعيني

تمهيد

يرتبط موضوع هذه الرسالة بأنساب الكثير من الأسر التي لها تراث رفاعي قديم يختلف عن المشهور في الكتب الرفاعية التي تعد مراجعاً ومصادراً مقدسة عند الكثير من النسابة الرفاعيين، مع الإشارة أن هذه الكتب الرفاعية لا يكاد يسلم واحد منها من التلفيق والتزوير خصوصاً في ما يتعلق بالإمام الرفاعي وال بيته.

والإمام الرفاعي هو أبو العباس أحمد بن أبي الحسن علي بن أبي العباس أحمد بن يحيى بن حازم بن علي على أصح الروايات، وفي باقي نسبه خلاف بين من يثبته للدوحة العلوية وبين من يطعن به والصحيح الذي تظاهرت عليه الأدلة هو صحة هذا النسب الى الإمام علي بن أبي طالب وسيتم بيان ذلك في تصنيف منفصل كما أشرنا في مقدمة هذه الرسالة.

وقد قدم والده من المغرب الى البطائح في أواخر القرن الخامس الهجري وتزوج هناك بأخت الشيخ منصور الزاهد وأولدها الإمام الرفاعي وإسماعيل وفي بعض الروايات إبناً ثالثاً إسمه عثمان، توفي والد الرفاعي بعد أن بلغ سبع سنين تقريباً وبقي في البطائح وظهرت طريقته بعد وفاة خاله الشيخ منصور واجتمع حوله الفقراء وكان قد تفقه قليلا على الفقة الشافعي. توفي سنة 578 هـ في البطائح.

أصل الخلاف

على الرغم من وجود الأدلة المتضادة على عقب الإمام الرفاعي إلا أن الخلاف الفعلي ابتدء منذ القرن العاشر الهجري تقريباً حيث ظهرت بعض الكتب والمرويات الملفقة والتي كان جل تركيزها الرد على بعض اللمزات التي تعرض لها النسب الرفاعي، فكان الرد عليها من خلال اختلاق قصص لا أصل لها ووضعها في مصنفات ونسبتها الى بعض المقربين من الإمام الرفاعي، مما حول تلك اللمزات لاحقاً الى طعون حقيقية.

الخرقة ودورها في هذا الخلاف

وقد أجمعت تلك المرويات على نفي العقب للإمام الرفاعي وعلى أن الخرقة انتقلت الى بني عمه وهم الفرع العسلي من ذرية عثمان بن حسن بن عسلة بن الحازم، على الرغم من أن أول من ترجم للإمام الرفاعي وذكر أنه غير معقب أكد على أن الخرقة والمشيخة في بني أخيه وليس بني عمه كما سنبين في حجج المبطلين للعقب مما جعل البعض يشك أن أحد الفروع عمل على تسويق هذه الفكرة لتكريس سيادتهم على الخرقة وهو أمر مستبعد لدينا.

وفي تلك الفترة وربما قبلها كانت هناك العديد من الأسر المنتسبة مباشرة للإمام الرفاعي من خلال صالح وشمس الدين محمد أبناء الإمام أحمد الرفاعي كما في وثائق تلك العائلات والتي تحتاج أيضاً لمراجعات خصوصاً أن شمس الدين محمد اسم تكرر كثيرا عند الرفاعيين الأوائل واحتمال حصول الاختلاط وارد بقوة كما سنبين.

في تلك الفترة ابتدئ الخلاف بين النسابة الرفاعيين ومع ظهور تلك الكتب الملفقة وجهل الناس بكيفية كشف تلفيقها وجدت الكثير من العائلات أنفسها في ورطة كبيرة فإما أن تعدل نسبها وفقاً للكتب الجديدة، وإما أن تضع نفسها عرضة للطعون من أبناء عمومتها، واستمر الامر بالازدياد حتى بلغ أشده في أواخر زمن الدولة العثمانية حيث صار لتلك الكتب الملفقة من المكانة العلمية بين نقباء الأشراف وبين الرفاعيين أنفسهم ما لم يحصل لغيرها من كتب الأنساب.

وبعد انتهاء دولة الخلافة العثمانية وفي زمننا الحاضر تحديداً تناول بعض المحققين هذه الكتب وقاموا بنقض متونها وبيان أوجه الخلل فيها، ولكن هي ليست الأدلة الوحيدة على انقطاع عقب الامام الرفاعي بل هناك ما هو غيرها وسنتناولها في المبحث التالي.

الحجج والأدلة على أن الرفاعي غير معقب

الحجة الأولى: ماذكر عن الرفاعي عند أصحاب التراجم

ذكر أصحاب التراجم أن الإمام الرفاعي لم يعقب وأن العقب من أخيه ومن أقرب العلماء زماناً للإمام الرفاعي ذكراً لذلك الأمر:

- ابن خلكان: ولم يكن له عقب، وإنما العقب لأخيه، وأولاده يتوارثون المشيخة والولاية على تلك الناحية إلى الآن (وفيات الاعيان/الوراق/صفحة 51)
- الصفدي: ولم يكن للشيخ أحمد رحمه الله، عقب إنما العقب لأخيه، وأولاده يتوارثون المشيخة والولاية على تلك الناحية إلى الآن (الوافي بالوفيات/الوراق/صفحة 953)
- الذهبي: وتوفي الشيخ ولم يعقب. وإنما المشيخة في أولاد أخيه.(تاريخ الاسلام/الوراق/صفحة 4072)

وقد ذكر ذلك الكثير من أصحاب التراجم بنفس الصيغ أعلاه ولذلك لم نذكرهم لتفادي التكرار.

نقاش الحجة الأولى

هناك عدة نقاط نسجلها في صالح هذه الحجة:

(1) يعتبر ابن خلكان من المعاصرين للإمام الرفاعي وقد ذكر أنه نقل عن خط بعض أهل بيته[1] فيحتمل أن يكون هذا هو نقل عن ال بيت الشيخ.

(2) تدل هذه النقول على أن الرفاعي لم يشتهر له ولد بعلم أو بفضل ما حتى يصل أمره الى أصحاب التراجم ويدونوا عنه، هذا إن صح أنه بقي له عقب.

(3) يعتبر أصحاب التراجم المذكورين من الأئمة الحفاظ الثقات والذين لا يطعن في أمانتهم في النقل وممن أعتنوا بضبط الأخبار التي تصلهم مما يؤكد على وجود كلام حول انقطاع عقب الإمام الرفاعي في ذلك الزمان على أقل تقدير.

---

(1) وفيات الأعيان / الوراق / صفحة 52

نقاط تسجل على هذه الحجة:

(1) تكررت النقول بنفس الصيغة تقريباً مما يدعوا للاعتقاد أنها كلها نقلت عن نفس المصدر مع إضافات معينة في القصص كما فعل الإمام الذهبي والذي نقل عن أحمد بن سليمان الهمامي الحسيني شيخ الرواق الرفاعي بمصر والذي صنف في مناقب الإمام الرفاعي. وللمزيد حول هذه النقطة راجع كتابنا "عشيرة لحلوح التاريخ والنسب" قسم تحقيق النسب الرفاعي صفحة 153.

(2) رغم اعتناء هؤلاء الحفاظ بضبط الأخبار الا أنهم لم تكن لهم عناية بالأنساب وضبط الأعقاب وقد شهدت كتب الأنساب أختلافاً على الكثير من المعقبين على الرغم من اختصاص أصحابها فكيف بكتب التراجم وهي أقل اختصاصاً بهذا الباب.

(3) لم يذكر أصحاب التراجم عن من نقلوا هذه المعلومة ولذلك يبقى الأمر بحكم المرفوع ولكن بدرجة عالية من الدقة في النقل كما أسلفنا.

(4) ذكر أصحاب التراجم أن الخرقة والمشيخة في بني أخ الإمام الرفاعي بينما نقل بعض أصحاب التراجم الصوفية أنها في بني عمه مما يؤكد على وجود اضطراب في هذه المسألة من مصدرها.

(5) تواترت الأخبار أن الرفاعي ولد له صالح ومات في حياته كما يقال وهنا نجدهم قالوا لم يعقب وهذا يدل على عدم وجود ضبط نسبي للألفاظ فالأصل أن يقال أنه انقرض أو نحو ذلك.

الخلاصة

تعتبر هذه الحجة من الحجج القوية جداً في القول بانقطاع العقب من الإمام الرفاعي ولكنها لا ترقى لدرجة القطع والجزم لجهالة مصدر المعلومة لدى أصحاب التراجم ولعدم اعتنائهم بضبط الأنساب والأعقاب وبسبب وجود غموض في أمر المشيخة والخرقة والاضطراب بينهم وبين غيرهم من المصادر.

الحجة الثانية: الكتب الرفاعية

يحتجون ببعض ما ورد في الكتب الرفاعية ومنها:

- المعارف المحمدية المنسوب لعز الدين أحمد الصياد صفحة 58 : "ورزق القاسم ، وإبراهيم ، وعبدالمحسن ، وصالح قطب الدين ، وماتوا كلهم أطفالا ،سوي السيدصالح قطب الدين ، بلغ إلي دون السبع عشرة سنة ، وتوفي في حياة أبيه"
- خلاصة الاكسير المنسوب لأبي الحسن الواسطي صفحة 33 "، ثم توفيت فتزوج بعدها بأختها الصالحة الزاهدة العابدة الست رابعة فأولدها السيد صالحاً رضي الله عنه ، وقد توفي قطب الدين صالح المذكور رضي الله عنه في حياة أبيه ولم يتزوج ودفن في قبة جده سيدي يحيى النجار.

نكتفي بهذين النقلين مع الإشارة الى أن هناك المزيد تتكرر بنفس الصيغة تقريباً وقد ذكرنا سابقاً أن أغلب هذه الكتب ملفقة وليس لها أصل من قريب أو بعيد الا بعض الروايات الصحيحة والتي نسج عليها المزورون الكثير من الاكاذيب وقد صنف الاستاذ عبدالرحمن الشايع كتاباً يبين وجوه التلفيق في كل منها نحيل عليه للاستزادة والمحصلة أن هذه الكتب يستأنس بها ولا يؤخذ بها على سبيل الجزم.

وقد ذُكر في كتاب صحاح الأخبار المنسوب للشخصية المختلقة (سراج الدين المخزومي) صفحة 74 نقلا عن الشيخ الحدادي أن صالح ابن الرفاعي تزوج وأعقب ولداً إسمه منصور وكما نقول هذه المعلومة لا تقدم ولا تؤخر في ظل وجود طعون قاصمة في مصداقية الكتاب.

الخلاصة

كما ذكرنا لا تعد هذه الكتب حجة لاثبات أي شيء لوحدها مالم تدعم بأدلة قوية من مصادر أخرى ويدعمها ما أوردناه في الحجة الأولى من أقوال أصحاب التراجم والله أعلم.

الحجة الثالثة : كتب تراجم الامام الرفاعي الصحيحة

ذكرت بعض كتب تراجم الامام الرفاعي والتي ثبتت نسبتها لمؤلفيها انقطاع عقبه وسنذكر هنا اقدم أثر صحيح النسبة لمؤلفه نقل هذه المعلومة وهو مخطوط "جلاء الصدى في سيرة امام الهدى" لأحمد بن جلال الدين اللاري من اهل القرن العاشر تقديراً، موجود في المكتبة الرفاعية – جامعة لايبزيك الالمانية.

يذكر المخطوط أن الرفاعي أعقب صالح الذي توفي في حياة والده مما يؤكد انقطاع عقبه.

نقاش المخطوط

لنا ملاحظات على المخطوط ومنها:

(1) المخطوط صنف في القرن العاشر وبالتالي فهو متأخر حيث أن هناك مشجرات رفاعية تسوق النسب الى الامام احمد الرفاعي مؤرخة قبل تاريخ المخطوط.

(2) المخطوط ذكر قصصاً ملفقة فيها من التجاوز الكثير ولا يقبلها العقل والدين بكل حال ولم ترد في أقدم ما دُوِّن عن الإمام الرفاعي.

(3) المخطوط ذكر قصة مد اليد الشريفة وهي قصة ملفقة والدليل على ذلك أنها وردت في كتاب ترياق المحبين لإبن عبد المحسن الواسطي والذي نقلها بسند مباشر في نسخة مكتبة الأستانة والمكتوبة في القرن الثالث عشر الهجري، بينما عثرت على نسخة حقيقية مخطوطة لترياق المحبين نسخت قرابة 760 هـ ليس فيها هذه القصة ولا كثير من القصص الملفقة، وأغلب القصص المذكورة مما يقبلها العقل والدين الى حد معقول، وهذا يؤكد على أن بعض أتباع الخرقة زادوا الكثير مما لا أصل له على سيرة الإمام الرفاعي.

وباقي المخطوطات صنفت بعد هذا التاريخ **والخلاصة:** أن هذه المخطوطات لا تعتبر مصادراً وإنما نقلاً عما قبلها مما أوردناه في الحجة الأولى والله أعلم.

الحجة الرابعة : ما ورد في بعض المشجرات الرفاعية

ذكرت بعض المشجرات الرفاعية انقطاع عقب الإمام الرفاعي في أثناء سردها لسيرته، ولكن أقدم هذه المشجرات التي وقعت عليها لا يتجاوز عمرها ال400 عام على أبعد تقدير، بينما أقدم مشجرات رفاعية حقيقية والتي يعود بعضها الى اكثر من 500 عام تسوق النسب الى الإمام الرفاعي مباشرة لذلك فهنا لدينا وثائق عائلية متضادة تعتبر قيمتها من خلال دراسة محتواها ومن ثم الحكم عليه وهذا أمر لم أحط بكل جوانبه بسبب عدم توفر المخطوطات جميعها لدي وانما فقط الأجزاء المتعلقة بالأعمدة النسبية والأختام والتأريخ.

نتيجة الحجج والأدلة على أن الرفاعي غير معقب

نقول وبالله التوفيق أنه وعلى الرغم من سقوط القيمة العلمية لبعض هذه الحجج إلا أن الحجة الأولى مع مجمل الحجج تضع لنا وبقوة أن الإمام الرفاعي أعقب صالحاً والذي مات في حياة والده وبالتالي تؤكد على انقطاع عقبه، وهذه الأدلة كافية للجزم بأنه غير معقب في حال لم توجد أدلة تعاكسها كما سنبين في القسم التالي.

الأدلة على أن الرفاعي معقب

على الرغم مما ذكرناه في القسم السابق، إلا أن هناك أدلة وشواهد على أن الإمام الرفاعي معقب، ومجمل هذه الأدلة عرضت لي أثناء البحث في تحقيق النسب الرفاعي ولذلك كان لابد من تدوينها وتجميعها في سياق بحث علمي حتى يتم طرحها وتداولها وتوفير الإجابات عنها.

الدليل الأول : تراجم بعض لرفاعيين

وردت عدة تراجم لرفاعيين ينتهي بهم التسلسل الى أحمد الرفاعي ولعل أقدم من أوردهم هو ابن الملقن في كتابه طبقات الأولياء:" قال وألبسني والدي، عن الشيخ تقي الدين بن الحسن بن علي ابن **احمد الرفاعي**، عن الشيخ عبد العزيز الدريني، عن أبي الفتح الواسطي، عن سيدي احمد بن الرفاعي" الوراق/ صفحة 83.

وتعتبر هذه الترجمة ذات قيمة علمية كبيرة لعدة أسباب منها:

(1) ابن الملقن لبس الخرقة عن والده والذي لبسها مباشرة عن صاحب الترجمة كما لبس الخرقة أيضاً عن الشيخ جال الدين القرشي البطائحي الذي لبسها عن شمس الدين أحمد الرفاعي مباشرة سنة 778 هـ مما يعني قرب ابن الملقن من ال البيت الرفاعي وهو لم يذكر ان الإمام الرفاعي لم يعقب.

(2) اذا عدنا بالتسلسل للخرقة الأولى سنجد أن أحمد الرفاعي المذكور بها يوازي زماناً أن يكون الإمام أحمد الرفاعي.

وعليها نقطة واحدة هي احتمال وجود ابن عم للرفاعي باسم أحمد لم يذكر في المشجرات أو المخطوطات الرفاعية وهذا وارد بقوة، ولذلك فهذه النقطة لا تصلح لوحدها لإثبات العقب للإمام الرفاعي بلاشك.

الدليل الثاني : ماذكره ابن معية شيخ ابن عنبة

من الاثار المنسوخة في عمدة الطالب لابن عنبة تحديدا النسخة الجلالية ما نقله عن شيخه ابن معية حيث شكك في صحة العمود الرفاعي الى الحسين بن أحمد الأكبر بن موسى أبي سبحة ثم أضاف:"وحكى لي شيخي النقيب تاج الدين –رحمه الله– أن سيدي أحمد لم يدع هذا النسب وإنما ادعاه أولاد أولاد أولاده والله أعلم".

وقد تناولت هذا الأثر في كتابي "عشيرة لحلوح التأريخ والنسب" صفحة 157 بمزيد من التفصيل والنقد وبالامكان الرجوع اليه للاستزادة.

ولنا نقاط على هذا الأثر:

(1) اذا صح الأثر عن ابن معية فهو تصريح واضح أنه كان يعلم أن الرفاعي له أحفاد، ولا يمكن أن يؤخذ الأمر على أنه قصد مجمل الرفاعيين لأن الأسهل عليه أن يقول أن الرفاعي لم يدعه وانما ادعاه بنو عمومته أو أخوته أو أن من ادعاه لا يصح نسبه للإمام الرفاعي على افتراض عدم وجود أحفاد له.

(2) مع التأكيد على أن هذا لايعد طعناً بالنسب الرفاعي كما بينا في كتاب عشيرة لحلوح فان هذ الأثر موجود في نسخة مخطوطة سنة 827 هـ فهو على الأقل يذكر أن هناك من كان ينتسب للرفاعي مباشرة.

(3) ابن معية من كبار نسابي ال البيت ومن أشهر المعتنين بالأنساب وممن ينتقي الكلمات في توصيف حال النسب، وهذا يدلل على أنه يعني أولاد أولاده من الذكور كما يؤكد على أنه ليس بدعي والا لذكر ذلك كما ذكر الكثير من الادعياء وفضح كذبهم ولم يعلق الأمر هكذا.

والخلاصة أن هذا الأثر يعد مدعماً لمجموع الأدلة على وجود العقب للإمام الرفاعي والله أعلم.

الدليل الثالث : ماذكره ابن بطوطة في رحلته

أورد ابن بطوطة في رحلته أثرين متعلقين بموضوع البحث وهما:

- وصادفنا به قدوم الشيخ أحمد كوجك حفيد ولي الله أبي العباس الرفاعي الذي قصدنا زيارته. وقد قدم من موضع سكناه من بلاد الروم برسم زيارته قبر جده (رحلة ابن بطوطة/الوراق/صفحة 84)
- وهي لصاحب العراق أيضاً. وبها سكنى أولاد ولي الله تعالى أبي العباس أحمد الرفاعي. منهم الشيخ عز الدين وهو الآن شيخ الرواق وصاحب سجادة الرفاعي، وإخوته الشيخ علي والشيخ إبراهيم والشيخ يحيى أولاد الشيخ أحمد كوجك ومعناه الصغير ابن تاج الدين الرفاعي. (رحلة ابن بطوطة/الوراق/صفحة 143)

نقاش الأثرين:

(1) في الأثر الأول يقول ابن بطوطة بوضوح أنه قابل حفيد الامام الرفاعي، وكلمة حفيد تحتمل معنيين عند غير المعتنين بالأنساب، ولكن نأخذ ظاهرها، وهو ما سمعه وما عرف به عندما التقاه بلاشك ، ولو كان سبطاً للإمام الرفاعي لقالها بوضوح والله أعلم.

(2) في الأثر الثاني نجد تفصيلاً أكثر عن أحمد كوجك فيقول أنه ابن تاج الدين الرفاعي. واذا عدنا الى طبقات الأولياء صفحة 83 / الوراق نجد أنه يذكر شخصاً اسمه تاج الدين الرفاعي في سياق نسب وهو " عن شمس الدين احمد عن والده تاج الدين محمد، عن والده شمس الدين المستعجل، عن والده عبد الرحيم، عن خاله سيدي احمد الرفاعي"

ونلاحظ هنا أنه لم يسمي ابنه كوجك بل سماه شمس الدين أحمد ولذلك ولكثرة الالقاب والاسماء عند الرفاعيين الأوائل فيصعب تحديد هل هو تاج الدين الرفاعي المقصود حقاً أم لا، ولكن ما يفيدنا في هذا الجزء هو وجود ذكر لأحد أحفاد الرفاعي.

(3) نلاحظ أن حفيد الرفاعي كان يقيم في بلاد الترك ولم يكن شيخ الخرقة الرفاعية في البطائح ولعل هذا من أسباب انقطاع خبرهم لاحقاً إن صح أن للرفاعي عقب.

الدليل الرابع : المخطوطات الرفاعية

وقد ذكرنا في ما سبق وجود مخطوطات رفاعية يعود بعضها لأوائل القرن العاشر تسوق النسب الى الإمام أحمد الرفاعي مباشرة وقد أطلعت على بعضها.

وتستلزم الأمانة العلمية أن أقول أنني لم أطلع إلا على الجزء المتعلق بسرد النسب وبالتالي من الصعب تقييم مدى صحة الإعتماد عليها ولكن كتاريخ كتابة ونوع خط فإن تواريخها صحيحة ولكن يتبقى دراسة مضمونها مع العلم أن بعضها عليه أختام يغلب الظن على أنها صحيحة.

كما أن أحد الأخوة ذكر لي أن هناك مخطوطا مؤرخاً سنة 750 هـ يسوق النسب الى الإمام الرفاعي وأنا شخصياً لم أطلع عليه ولذلك فلا اعتبار لوجوده الا أن يكون صحيحاً وقد ذكرته هنا من باب الإشارة اليه.

والخلاصة: أن هذه المخطوطات ستكون دليلاً قويا ظاهراً في حال تمكن الباحثون من الاطلاع على محتواها كاملاً وتقييمه.

الدليل الخامس : طعن ابن طولون في مفاكهة الخلان

وذلك من خلال ذكره لقصّة حدثت سنة (912 هـ) ، وتفصيلها كما يلي:

" وفي يوم الجمعة مستهلّ ربيع الآخر منها، أتى رجل أعجميّ من بلاده، **وقد أثبت أنّه شريف، وأنّه من ذريّة سيدي أحمد الرّفاعيّ** ... فأكرمه هذا الرّجل الأعجميّ وجماعته، وأظهروا أنّ ناظرها مقصّر، وأنّه قد خرّب ما بجوارها من العمارة، وأنّه من جملتها.[1]"

يتّضح لنا من القصّة أمران مهمّان:

أوّلا: أنّ هذا الرّفاعيّ اشتهر عنه بين النّاس أنّه أثبت نسبه كما ذكر ابن طولون بالحرف، ولكنّه قال أنّه من ذريّة سيدي أحمد الرّفاعيّ، وهذا يدل أن الانتساب الى الامام الرفاعي كان مقبولاً عند أهل الأنساب ذلك الزمان وهو أقرب على زمان الإمام الرفاعي.

---

(1) مفاكهة الخلان / الوراق / صفحة 132

والثاني: أنّه عندما أثبت نسبه إلى الإمام الرفاعي ثبت له الشرف بين النّاس، وهذه دلالة كبيرة على استفاضة شهرة النّسب الرفاعي إلى آل البيت في ذلك الزّمان وتجدر الاشارة أن ابن طولون لم يكن من المعتنين في الأنساب أبداً لذلك لا يؤخذ بطعنه في صحة النسب ولا ب

–قوله أن الرفاعي ليس له عقب لأنه غالباً نقل عن أصحاب التراجم.

نقطة مهمة جداً

كما ذكرنا الأدلة المتضادة فان الأمانة العلمية تستلزم منا أيضاً أن نذذكر أمرا مهماً عرض لنا أثناء البحث، فقد ذكر ابن الفوطي في كتابه معجم الالقاب ترجمة لمحيي الدين بن أبي الحسن بن عبدالرحمن بن عثمان الرفاعي تحت رقم الترجمة 4601.

طبعاً ابن الفوطي تداخلت عنده الالقاب والأسماء في أكثر من مكان ولكن هنا واضح أنه يتكلم عن شخص ليس هو الامام الرفاعي وهو غالباً ابن عبدالرحيم بن عثمان.

فهنا احتمال كبير أن يكون هناك تداخل واختلاط عند أصحاب الأنساب المتصلة الى الإمام الرفاعي وأن يكون انتسابهم هو الى صاحب هذه الترجمة وهذا احتمال قوي وظاهر ويحتاج لدراسة المشجرات حتى يتم تأكيد أو نفي هذا الاحتمال والله تعالى أعلم.

النتيجة

أخيراً وبعد هذا السرد يمكن أن نلخص المسألة بما يلي:

أولاً: لم يثبت نص صحيح معتبر وفقاً لقواعد الضبط النسبي يقطع بأن الإمام الرفاعي لم يعقب، وأصح ما ورد بهذا الشأن هو ما ذكره أصحاب التراجم وهو على الرغم من قوته العلمية إلا أنه لا يرقى للجزم بالقطع.

ثانياً: جميع الأدلة على أن الرفاعي معقب لا ترقى الى درجة اليقين المطلق وقد بينا أمر كل منها على حدة وإن كان مجموعها يرقى للقول بأن الرفاعي معقب فإنه لا يقطع ويجزم بذلك أيضاً.

ثالثاً: قد تعد المشجرات قبل القرن العاشر دليلاً قوياً على وجود العقب للإمام الرفاعي ولكن شرط دراستها والتأكد من صحة محتواها وصحة التواريخ المؤرخة بها.

والخلاصة وما يظهر لدينا أن القول بالجزم بانقطاع نسب الإمام أحمد الرفاعي هو قول باطل لا يلتفت له، وانما المسألة فيها نظر، وكل من ينتسب له فصحة نسبه رهينة بالشهرة وبالوثائق والتصديقات التي عليها ولا يعد القول بأن الرفاعي غير معقب مبطلاً للنسب خصوصاً أن احتمال وجود العقب له قائم بالأدلة ، وأحتمال حصول خلط بفعل تشابه الأسماء كما في المثال عند ابن الفوطي وارد بقوة أيضاً.

خاتمة

وأخيراً نقول أن مسألة الطعن في الأنساب هي من المسائل الخطيرة التي حذر منها الشرع ولذلك ينبغي التروي قبل إطلاق الأحكام، كما ينبغي على أصحاب كل نسب أن يعملوا جاهدين على تطهير أنسابهم من الأدعياء ومن التلفيق والتزوير حتى لا تفتح الأبواب أمام الطعون كما هو الحال عند الكثير من الأسر والله المستعان، وينبغي رد الأمر الى أهل الاختصاص كما هو معلوم.

والحمدلله أولاً وأخيراً على عونه على اتمام هذه الرسالة، سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمدلله رب العالمين.

كتبه عبد الرحمن ماجد زرعيني لحلوح

19 رجب 1438 هـ